دور عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة

وضحى سلمان الملاحي
محاضره بجامعه الملك سعود قسم الدراسات الاجتماعية

تمهيد:

تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة على صعيد الدول المتقدمة والنامية لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.ويرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

أولا- خصائص المشروعات الصغيرة:

١ - سهولة البدء بها: تحتاج المشروعات الصغيرة إلى رأسمال منخفض للبدء بها وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك.

٢ - المرونة: إن إدارة معظم المشاريع الصغيرة تتركز في شخص مالكها مما يجعلها تتبع سياسات إجراءات أداة عمل مبسطة وخطط واضحة.

٣ - المشروع الصغير هو مشروع يقام من قبل أشخاص وليس من قبل حكومات، أي أنه نشاط اقتصادي بحت.

٤ - علاقات العاملين: تتميز علاقات العاملين في المشروع الصغير بأنها علاقات عائلية، إذا تسود بين أفراد العائلة روابط شخصية مما يؤدي في النهاية إلى الولاء والانتماء إلى المشروع.

٥ - الشكل القانوني: غالبا ما يكون الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة فردي أو شركة تضامن.

٦ - تشابك الإدارة والملكية: حيث أن غالبية المشروعات الصغيرة تتوفر فيها تشابك وترابط العلاقة بين الإدارة والملكية.

٧ - سرعة التكيف: المشروعات الصغيرة قادرة على مواجهه الظروف الاقتصادية الصعبة بسرعة، إذا أن هذه المشروعات لديها القدرة على سرعة التغير والتطوير،بل والتكيف مع متغيرات التحديث والنمو خاصة فيما يتعلق برغبات المستهلكين وأرزاقهم والقدرة على إشباع حاجاتهم في أماكن تواجدهم (الزيود ، 2010 :68).

وهناك مجموعة من الخصائص الأساسية والفرعية للمشروعات المتناهية في الصغر:

الخصائص الأساسية للمشروعات المتناهية في الصغر:

أولا: الحجم:

من المتعارف علية أن المشروعات الصغيرة لا يزيد مالكوها وعاملوها عن 10 أفراد، والوضع الأكثر شيوعاً هو وجود فرد واحد مالك للمشروع وهو العامل الاوحد به، ولكن من المحتمل أن يساعد المالك وهو الأب أو الأم أفراد غير مدفوعي الأجر كالأبناء.

ثانيا: محدودية الدخل:

غالباً يتميز المالكون والعاملون في المشروعات المتناهية في الصغر بأنهم ذو دخل محدود للغاية، وتظهر أهمية هذه المشروعات في أنها تحاول أن تغيث الفقراء ومحدودي الدخل، ولهذا توجه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة إلى أولئك المعدمين لمعاونتهم في كسب لقمة

العيش بشرف وكرامة، ومعاونتهم في تعلم مهنة تضيف قيمة اقتصادية واجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه (الطريف، 2012 :60).

ثالثا: نشاط غير رسمي:

تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميا في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة ولعل الزيادة الكبيرة في هذه المشروعات قد فرضت على كثير من الدول الاهتمام بها، بل وقد يصل الأمر إلى تمويلها والاحتفاظ بسجلات عنها مما يعطها بعضا من الشرعية ، إن الباعة الجوالين والإنتاج المنزلي أمثلة شائعة جدا لتلك المشروعات المتناهية في الصغر والتي تتسم بعدم الرسمية ،فربما يكون من الصعب على مالك مثل هذه المشروعات التوجه إلى منظمات الدولة لتسجيل وإشهار المشروع وذلك للتكلفة المطلوبة للتسجيل والإشهار ،ولعدم علم وخبرة مالك المشروع بذلك أو لخوفه من رقابة الدولة أو لشعورة بأن صغر المشروع وعدم استقراره لا يكفي كشرط للتسجيل والإشهار ،إلا أن كثير من الدول تحاول من خلال تقديم القروض الصغيرة لمثل هذه المشروعات أن تحتفظ بسجلات عنها ليس لفرض ضرائب عليها بل لمتابعتها ومعرفة معلومات كاملة عنها (الطريف، 2012 :61)..

الخصائص الفرعية للمشروعات المتناهية في الصغر:

أولا: المكان (المنزل تقريباً):

يمثل المنزل مكان العمل أو بداية الانطلاق للعمل، ففي المنزل يتم إنتاج السلعة أو الخدمة أو تجهيزها لبيعها في مكان آخر، كم ا أن أفراد الأسرة يتعاونون في العمليات المختلفة للمشروع كالشراء أو الإنتاج أو البيع ولذلك يأخذ المشروع المتناهي في الصغر أسماء أخرى كالآتي:

المشروع ذو الطابع المنزلي	Home Based Enterprise
العمل ذو الطابع المنزلي	Home Based Work
الأعمال ذات الطابع المنزلي	Home Based Business
الإنتاج المنزلي	Household Production
العمل المنزلي	Household Work

فالإنتاج أو العمل المنزلي هو الذي يتم إنجازه كلياً أو جزئياً في المنزل، وعاد ة ما يقوم مالك المشروع وهو الأب أو الأم بتخصيص غرفة أو أكثر للعمل، كما أن المهيمن على الإنتاج من بين أعضاء الأسرة وهو غالباً الأب أو الأم وغالباً ما يشارك بعض أو كل أفراد الأسرة (الطريف، 2012 :62).

ثانياً: المقابل (غير واضح):

غالباً ما لا يحصل أفراد الأسرة الذين يعيشون معا في منزل واحد على مخصصات مالية محددة أو أجر واضح مقابل مشاركتهم في الإنتاج، وغالباً ما يشارك الأبناء في الإنتاج والتسويق للمنتجات المنزلية فهم غالباً لا يحصلون على أجر أو عوائد مباشرة، وكل ما يمكن أن يحصلوا عليه هو تحسين مستواهم المعيشي.

ثالثا: الموارد (محدودة):

من خصائص المشروعات متناهية الصغر استخدام موارد (أو مدخلات) محدودة، وه ي إعادة الموارد والمدخلات المتاحة فعلاً للفرد أو للأسرة وفيما يلي أمثلة لضعف ومحدودية الموارد.

- الوقت: ما هو متبقي من وقت الأم من بعد رعاية الأبناء.
- الخامات: ما يمكن الحصول عليه من الإنتاج الزراعي أو الحيواني المنزلي.
- العمالة: عدد قليل من العاملين يمثلون غالباً أفراد الأسرة ويعملون لفترات محدودة وبشكل مؤقت.
- رأس المال: محدود للغاية (الطريف ، 2012 :63).

رابعا: الخبرة والتعليم:

تشير الدراسات إلى أن أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر والعاملين فيها من ذوي التعليم المحدود وربما لم يتلقوا أي تعليم نظامي، كما أن مستوى المهارات عادة ما يكون منخفضاً ويتم اكتسابها تلقائياً من خلال ممارسة عملية الإنتاج ومن خلال الملاحظة وبعض المساعدة والإشراف من الأب أو صاحب العمل ،

وتحاول مؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تقنن وترفع عمليات التدريب، فأثناء تقديم القروض يتم غالبا تقديم بعض النصائح المالية والإدارية والتسويقية.

خامسا: الجنس (نسائية غالباً):

تشارك المرأة بدور كبير في المشروعات المتناهية الصغر، وذلك لطبيعة الإنتاج المنزلي، فعلى سبيل المثال حياكة الملابس والتطريز والمشغولات اليدوية من صميم عمل المرأة ولا يشترك فيها الرجل تقريباً، فغالبا ما يقوم الرجل بالتسويق والبيع بينما تقوم المرأة بالعمليات الانتاجية داخل المنزل (الطريف، 2012 :64).

سادسا: التسويق (غير منتظم):

تتميز عملية التسويق لمنتجات المشروعات المتناهية في الصغر بعدم الانتظام ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:

١ - البيع قد يتم بعائد ذو صور مختلفة، فقد تتم بمقابل مادي، أو من خلال مقايضه السلعة بسلع أو خدمات أخرى، أو انها قد تقدم على سبيل الهدايا وتبادل المجاملات.

٢ - السوق الذي يتم فيه البيع ذو مكان متغير، فأحيانا يتم البيع في المنزل وان كان هناك شك في استمرارية البيع من داخل المنزل وفقاً لتغير ظروف الأسرة، أما إذا تم البيع خارج المنزل من خلال البيع المتجول فلا شك أن السوق يتغير حسب ذلك التجول بل أن البيع قد ينتقل من بلدة لأخرى حسب اليوم المشهور للسوق (سوق السبت وسوق الأحد مثلا في بعض البلدان).

٣ - ليس هناك جهود منظمة للترويج والإعلان، حيث يعتمد كثيرا على العلاقات العامة، والمهارة الشخصية في البيع.

٤ - تعتمد عملية التسعير على جهود شخصية وتقدير البائع كما أنها تعتمد على مساومة المشتري، والسعر متحرك ومتغير وغير ثابت.

٥ - لا تجرى دراسات محدده عن الأسواق والمستهلكين وذلك لمقابلة احتياجاتهم، بل يتم ذلك بجهود شخصية غير كاملة وبالتالي تسعى كثير من جهود المنظمات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموجهة إلى المشروعات المتناهية في الصغر إلى تدريب أصحاب هذه المشروعات على كيفية دراسة السوق والأسواق والمستهلكين، بل يمتد الأمر إلى مجالات التسويق المختلفة مثل التسعير والمنتجات والترويج(الطريف، 2012 :66).

سابعاً: المنافسة (غير كاملة):

تنتفي المنافسة الكاملة من الأسواق التي تتعامل فيها المشروعات المتناهية في الصغر، وتحل محلها المنافسة غير الكاملة للأسباب التالية:

١ - السلع المنتجة والمباعة ليس فيها صفه التجانس، حيث تضيف الأسرة ملامح جديدة في السلعة، أو أنها تتسم بالطابع المحلي.

٢ - إن عدد المنتجين للسلعة (بناء على عدم تجانسها) يعد محدود، وأحد شروط المنافسة الكاملة هو وجود عدد كبير من المنتجين أو البائعين.

٣ - عدم توافر العلم والمعلومات الكاملة عما يحدث في السوق وعن المنتجين والبائعين الآخرين وعن الاسعار، وعن الجودة وخصائص السلعة، وبالتالي يشعر المنتج والبائع بعدم وجود منافسة مفتوحة امامه وإنما هي مقيدة بالاختلاف في طبيعة المنتج والسوق والمستهلك (الطريف، 2012 :67).

ثامناً: رأس المال (منخفض):

تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بأنها "حفيفه في رأس المال وكثيفة في العمالة" ويعني هذا أنها لا تحتاج إلى أموال كثيرة، ولكنها تعتمد على الأفراد ومجهودهم البشري.

تاسعاً: سوق العلاقات الاجتماعية:

يضاف إلى عدم الانتظام في سوق المشروعات المتناهية في الصغر صفه اضافية هي صفه "سوق العلاقات الاجتماعية" على اعتبار أن بعض القائمين على المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلي خاصة ربات البيوت

تقوم بالإنتاج كهواية وبهدف منحها كهدايا للأصدقاء والأقارب وكوسيلة لرد أو تبادل المجاملات مع الآخرين، وكوسيلة لجذب مستهلكين جدد ،وكأداة للترويج وتنشيط المبيعات تضاهي تقديم العينات المجانية للمستهلك ،وكأسلوب للمقايضة والتكافل الاجتماعي ،حيث يمكن أن يحدث نوع من التكامل بين الأسر التي تنتج سلعا مختلفة في نوعها وطبيعتها وتبادل هذه السلع يحقق التكامل، وفي ظل مرور بعض الأسر بضائقة فأن تبادل السلع وتقديمها كهدايا يمثل نوعا من التكافل الاجتماعي (الطريف ، 2012 :67).

أهمية المشروعات الصغيرة ودورها التنموي:

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة في أنها تساهم مباشرة في دعم التنمية في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. ويتركز هذا الدور في المساهمة في تشغيل اليد العاملة إصلاح هيكل الصناعة وتعبئة المدخرات الفردية (المبيريك، 2009: 46).

وتجمع الدراسات على أن المشاريع الصغيرة عموماً والصناعية تحديداً تقوم بدور أساسي في عملية التنمية الصناعية والاجتماعية، وعلى المستوى المحلي والاقليمي والعالمي،وذلك لأنها تشكل النواة الأساسية والعنصر البارز والمؤثر في العملية التنموية وذلك من خلال:

- اعتمادها على الموارد المحلية من مواد خام وأيدي عاملة، مما يعني استغلال الموارد المحلية والتوفير من استنزاف العملات الصعبة في عمليات الاستيراد للمواد الخام، أو استقطاب الأيدي العاملة الاجنبية، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى استغلال الموارد المحلية.
- قدرتها على خلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة من خلال إتاحة فرص التشغيل الذاتي لمالكي المشاريع الصناعية الصغيرة، وإتاحة فرص التشغيل لإفراد المجتمع المحلي، وتحسين فرص العمل للمرأة وحديثي التخرج (الأسرج، 2009: 27).
- كما أنها تساهم في الاستفادة من الوافرات الصغيرة لدى محدودي الدخل في الاستثمار المنتج، مما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية والصناعية وزيادة معدلات التشغيل للموارد.
- تساعد في توزيع مكاسب التنمية من خلال انتشارها الجغرافي في مختلف الأقاليم، وبالتالي تعمل على تخفيض حده التركيز الصناعي في المدن الرئيسية، بشكل يقلل من الهجرة من الريف إلى المدينة، ويحقق التوزيع الأفضل للدخل القومي الذي يعني عدالة التنمية.
- تعتبر المشاريع الصناعية الصغيرة حجر الأساس لبناء قاعدة النمو الاقتصادي، فبعض أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة هم أصحاب المشاريع الصناعية الكبيرة، والمشروع الصناعي الصغير اليوم هو نواه لمشروع صناعي كبير مستقبلاً.
- تساعد على استمرار المنافسة ومنع الاحتكار في الاقتصاد الحر التنافسي، وبالتالي تشجع الإبداع والابتكار وتقديم أفضل السلع والخدمات للمستهلكين.
- إضافة إلى دورها في استقطاب التكنولوجيا والمعلوماتية وتدريب الكفاءات المحلية.
- تساعد في إمداد الصناعات الكبيرة بمدخلات الإنتاج من سلع تامة الصنع أو نصف مصنعه ضرورية لإنتاج هذه الصناعات، فهناك من يعتبر المشاريع الصغيرة هي صناعات تغذوية للصناعات الكبيرة في مختلف القطاعات التي تساعدها على الإنتاج الضخم (طميلة، 2009: 33).

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة :

١ ـ تشكل المشروعات الصغيرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات :حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهينين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

٢ - تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدوا أو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم.

٣ - مصدر للنمو الاقتصادي في المجتمع: إن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يستطيع أن يقدم عليها أي فرد وخصوصا الشباب والمرأة حيث أنها تعتبر آلية هامة جدا تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة في المجتمع بدلا من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها.

٤ - تحسين الأداء المؤسسي للوحدات الاقتصادية مما يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي قدرته على المنافسة والتي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجابا على وضع العاملين فيها.

٥ - تجسد القيم الإنسانية المشتركة حيث أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشاريع الصغيرة، كونها تقدم مزايا عديدة لقد دلت الإحصاءات أن 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80% من هذه المشاريع عائلية بالأساس.

٦ - التوظيف الأمثل للموارد البشرية واستغلال الطاقات القادرة على العمل والإنتاج.

٧ - القدرة على امتصاص البطالة من المجتمع ولكافة الفئات بمن فيهم النساء والطلبة.

٨ - تساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٩ - دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فأن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذ ه الميزة تعمل على جذب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال(طشطوش ، 2012: 74) .

ثالثاً: معوقات المشروعات الصغيرة وعوامل نجاحها:

أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة بشكل عام في كافة أنحاء العالم:

١ - كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر السعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

٢ - التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة ،مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية .

٣ - التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعلية تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، ونظر ا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على نقود المودعين.

٤ - الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة.

٥ - الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم، وتظه ر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع

الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

٦ ـ المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

٧ ـ ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف (عرفة، 2011 :74).

عوامل نجاح المشروعات الصغيرة:

- أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب توفرها في المشروعات الصغيرة لكي تستطيع أن تسير في طريق النجاح وتتمثل في:
- جودة القيادة الإدارية، المرونة في الإدارة.
- المعرفة الدقيقة بالعملاء، والأسواق.
- العلاقة القوية مع المجتمع المحلي.
- الخدمة الشخصية للعملاء.
- الاعتماد على المدخل الشخصي في التعامل مع العاملين.
- التقيد المحدود بالقواعد الحكومية (عبد الفتاح، 2007: 127).
- التنظيم الجيد.
- قوة العاملة المدربة، والقدرة على توفير عمالة مناسبة عند مستوى أجور تنافسي (الشميمري، المبيريك، 2010: 202).
- التجديد والابتكار (القاضي، 2011: 105).

إن كل عامل من العوامل السابقة يلعب دوراً هاماً في إنجاح المنشأة، والارتقاء بها والخيط المشترك بينها جميعاً هو المدير الذي يقود فريق العمل لخدمة العملاء بشكل متطور ومتجدد في إطار واضح من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات (القاضي، 2011: 105).

ومن عوامل نجاح المشروعات الصغيرة أيضاَ إجراء دراسة أولية عن جدوى المنشأة والتي في ضوئها يمكن وضع خطة للمشروع حيث وجد أن من أهم المشاكل المسببة للفشل هو تجاهل هذه الدراسة واستئناف المنشأة بشكل ارتجالي غير مدروس (المبيريك، 2009: 91).

رابعاً: المرأة والمشروعات الصغيرة:

لقد بات من المسلم به الآن أن المرأة نصف المجتمع فهي الأم والأخت والابنة...الخ ونحن نراها الآن وزيرة ومديرة وعضو برلمان ورائدة وأستاذة وفي كل مجالات الحياة المختلفة.

ولقد اهتم العالم كله بالمرأة وطالب بالاعتراف بحقوقها وعدم التمييز القائم على أساس نوع الجنس، وعقدت الاجتماعات الدولية والمحلية لمناقشة حقوقها وواجباتها لزيادة كفاءة وفعالية رسالتها في المجتمع (هيكل، 2003 :179).

ولقد أصبحت للمرأة أدوار متعددة في حياة المجتمع:

- الدور الإنجابي والرعاية والأسرية.
- الدور الاجتماعي.
- الدور السياسي.
- الدور الإنتاجي والاقتصادي.

وحتى عهد قريب كان يقتصر دور المرأة على الدور الإنجابي والأسري فحسب ومع تطور الظروف المحلية والعالمية بدأت المرأة تحتل مواقعها في الأدوار الأخرى.

وأصبح من المحتم على المرأة أن تشارك الرجل في هذه المجالات لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع (هيكل، 2003 :180).

دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن للمرأة أن تعمل في المشروعات من خلال أحد مسارين:

١ - أن تمتلك وتدير مشروعاً صغيراً لحسابها الشخصي.

٢ - أن تعمل أو تساهم في مشروع تحت مظلة إحدى الجمعيات الأهلية أو المؤسسات الخاصة والتي تمول هذا المشروع وبالاتفاق مع منظمات التمويل المختلفة مثل مشروعات الأسر المنتجة.

وفي كلتا الحالتين قد يكون التمويل ذاتياً أو من بنوك أو منظمات التمويل المعروفة.

٣ - ويحب أن تتاح الفرصة لإظهار نشاط ودور المرأة إلى جانب دور الرجل في هذه المشروعات، وعلى أن يكون المستفيدين من هذه المشروعات الرجل والمرأة على السواء.وبحيث تساهم المرأة إلى جانب الرجل في مراحل تحديد المشكلة والاحتياجات وتصميم المشروع ودراسة جدواه وتنفيذه وتقيميه ومتابعته وبحيث يوفر هذا المشروع فرص عمل للرجال والنساء على السواء (هيكل، 2003 :185).

أهمية مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

نعرض لهذه الأهمية على مستوى المرأة والمجتمع والعالم على النحو الآتي :

- بالنسبة للمرأة.
- بالنسبة للمجتمع.
- بالنسبة للعالم.

أ - بالنسبة للمرأة:

إن تشجيع المرأة على إنشاء وتملك المشروعات وإدارتها سوف يحقق لها الإيجابيات الآتية:

١. درجة ثقة بالنفس أعلى تؤدي إلى اعتماد المرأة على قدراتها واحترامها لذاتها.
٢. القدرة على الحوار مع الآخرين بشجاعة.
٣. زيادة كفاءة المرأة ومهارتها في حسن استخدام الموارد المالية.
٤. أهمية إدارة الوقت، واستثمار وقت الفراغ بما يحقق تنمية وترابط الأسرة.
٥. زيادة مشاركة المرأة في تحمل المسئولية، واستخدام سلطتها في اتخاذ القرار داخل وخارج أسرتها.
٦. زيادة معرفة المرأة بما يدور في العالم الداخلي والخارجي من متغيرات اقتصادية، وبم ا ينعكس على إحساس المرأة بكيانها وأهميتها كعضو منتج فعال يضيف قيمة اقتصادية لمجتمعها.
٧. التفاعل مع متغيرات الأسواق ورغبات العملاء والإلمام باحتياجات السوق.
٨. الرغبة في التوسع والدخول في صناعات ذات محتوى تكنولوجي مناسب مع ظروف المرأة خاصة تلك التي تحتم ظروفها العائلية عدم الخروج كثيرا من المنزل للعمل.
٩. القدرة على تبادل المعلومات والمشاركة في المنظمات التي تساعدها للوصول إلى الأسواق.
١٠. استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي تعتبر من المتطلبات الهامة للارتفاع بجودة المنتج والدخول لآفاق تسويقية أكبر تتمتع بقوة شرائية كبيرة وأيضاً إحراز مكانة على الساحة الدولية.
١١. رفع قدرتها على التحرك الجغرافي محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال المشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات بهدف تسويق إنتاجها (هيكل، 2003 :181).

ب-بالنسبة للمجتمع:

إن تشجيع المرأة على إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحقق للمجتمع ما يلي:

١. إن مشاركة المرأة في هذه المشروعات تؤدي إلى خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وزيادة الدخل العائلي والارتقاء بمستوى المجتمع ككل فضلاً عن الإسهام الجاد للمرأة في عملية التنمية.

٢. إن التنمية الاجتماعية تقضي بضرورة تشجيع المرأة على اقتحام مجال العمل الحر والإقدام على مشروعات غير تقليدية والاندماج في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل.
٣. قطاع المشروعات الصغيرة يعتبر ركيزة أساسية من حيث توفير فرص للعمل، ولا شك أن إسهام المرأة في هذا القطاع يؤدي إلى دفعة قوية للاقتصاد (هيكل، 2003 :182).

ج- بالنسبة للعالم:

إن تشجيع المرأة على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد بات لها صدى عالمياً على النحو الآتي :

١. ازدياد وعي المجتمع العالمي بدور المرأة الأساسي في العملية التنموية. الأمر الذي تم التعبير عنه في أدبيات التنمية (إن كل ما هو مفيد للمرأة مفيد للمجتمع ككل).
٢. إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد وضراوة المنافسة تحتم الاهتمام بالمرأة وتشجيعها على العمل الحر الخاص والمنتج. وعدم إهدار دورها التنموي.
٣. إن هذا الاتجاه يحقق ما يسعى العالم إلية حالياً وهو تحقيق النمو العادل. وتوزيع الثروة توزيعاً عادلا.وهذا هو الجانب الأساسي لإحداث التنمية المتوازنة والمتكاملة والمتواصلة ومن ثم تحقيق الحياة الكريمة للأسرة في المجتمع.
٤. الاقتناع العالمي والقومي المتزايد بأن تنمية المرأة هو أحد المداخل الرئيسية للتنمية وذلك من خلال تأهيلها وتنمية قدراتها ومهاراتها ونشر القيم والمفاهيم المتعلقة بدعم فكرة إقامة المرأة للمشروعات (هيكل، 2003 :183).

معوقات فعالية مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أوضحت العديد من الدراسات في مجال المشروعات الصغيرة أن هناك بعض القيود والمعوقات التي حالت دون المشاركة الفعالة للمرأة في هذا القطاع أهمها فيما يلي :

١. انخفاض التعليم والخبرة والمعرفة لدى المرأة بشكل عام يقيد من حصولها على الائتمان بسبب الإجراءات المعقدة للإقراض.
٢. عدم اقتناع المرأة بالمشروعات الصغيرة يرجع إلى ضعف مفهومها لذاتها كصاحبة مشروع وقيمة هذا العمل بالنسبة لها وعدم الثقة في قدراتها على إدارة المشروع.
٣. حرمان المرأة من فرص الإعلام والتسويق والاستفادة من مراكز العرض والتدريب بسبب مقيدات الدور الأسري.
٤. جنوح المرأة إلى اختيار مشروعات تقليدية يكون التسويق والكسب والنمو فيها محدوداً.
٥. أن المؤسسات التمويلية تفضل تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مما يحرم المرأة من الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعها.
٦. عدم تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة المشروع الصغير وفي مقدمتها منح التراخيص من المحليات وإدخال المرافق.
٧. عدم تخصيص رؤوس أموال موجهة للمرأة بشكل خاص أدى إلى صعوبة توظيفها بالقدر الكافي في إقامة مشروعات صغيرة.
٨. لم تحظ المرأة بالتدريب والتأهيل الذي يمكنها من إقامة المشروعات الحديثة الواعدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات (هيكل، 2003 :183).

مقترحات لزيادة فعالية وتمكين دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية :

١ - إنشاء مراكز وجمعيات للمعلومات والبحوث والتدريب والاستشارات لتنمية مهارات المرأة ورفع قدرتها الإدارية والفنية والسلوكية في مجال إدارة المشروعات.
٢ - إنشاء مراكز أو جمعيات لبحوث السوق لتوفير المعلومات اللازمة لاحتياجات السوق محلياً وعالمياً.
٣ - الدعم الإعلامي لإبراز دور المرأة في المشروعات الصغيرة.

٤ - عقد مؤتمر سنوي للمشروعات الصغيرة يتم فيه توزيع الجوائز على الرجال والنساء الموهوبين في مجال المشروعات الصغيرة والذين لديهم تجارب متميزة واضحة في تنمية المجتمع.
٥ - دعم مشاركة المرأة العملية في التنمية بربط طاقات المرأة وإسهاماتها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.
٦ - يتطلب العناية الواضحة بدور المرأة الحالي والمقبل في كافة القطاعات الاقتصادية وأثر كافة السياسات والخطط والبرامج على المرأة.
٧ - دعم وتقوية دور المرأة في الحياة العامة، وخاصة دورها كمنتجة ومكتسبة للدخل وكمديرة ومتخذه قرار. الخ.
٨ - زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية وذلك عن طريق مشاركتها في المراحل المختلفة لعمليات التخطيط، والإدارة وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية على كل المستويات في الدولة (هيكل، 2003 :185).

خامساً: جهود المملكة العربية السعودية في تنمية المشروعات الصغيرة:

نظراً لما تمثله المشروعات الصغيرة من أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما تؤديه من دور هام في الاقتصاد بشكل عام، فقد حظيت بالاهتمام والعناية من قبل جهات متعددة في المملكة.
حيث ساهم في دعم المشروعات الصغيرة العديد من المؤسسات والجهات في كل من القطاعين العام والخاص (المبيريك، 2009: 151).
ومن أهم جهود المملكة العربية السعودية في تنمية المشروعات الصغيرة إنشائها لصناديق تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية مثل:

أولاً: الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة من مؤسسات القطاع العام:

١. خطط التنمية: لقد اعتنت خطط التنمية الخمسية في المملكة بتوجيه الاهتمام نحو المنشآت الصغيرة في إصدارتها الثلاث الأخيرة. حيث أوصت الخطة الخامسة عام 1410-1415هـ بتطوير الانظمة واللوائح التي تدعم الاقتصاد الوطني وتقديم تسهيلات جديدة لقطاع الأعمال الصغيرة والنظر في إمكان زيادة التمويل وتنفيذ برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة إما من خلال بنك التسليف السعودي أو إنشاء بنك مخصص للأعمال الصغيرة.
أما خطة التنمية السادسة 1415-1420هـ فقد دعت إلى تعميق الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقطاع المنشآت الصغيرة وذلك بهدف التعرف على المشاكل العلمية لهذه المنشآت، كما دعت الخطة إلى تحسين الأوضاع للمنشآت الصغيرة، وتوسيع نطاق الائتمان الممنوح لها ، ودراسة إمكانية إنشاء وكالة مسئولة عن المنشآت الصغيرة بحيث تكون هذه الوكالة هي الجهة المسئولة عن نمو وتطور المنشآت الصغيرة في المملكة إلى جانب إقامة مدن صناعية جديدة وتشجيع المستثمرين في المنشآت الصغيرة في هذه المدن.
كما تؤكد خطة التنمية السابعة 1420-1425هـ على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف الخطة ويكون ذلك بالتغلب على بعض المعوقات التي تحد من انشطة هذه المؤسسات وإسهاماتها. ومن هذه المعوقات دراسات الجدوى الاقتصادية وانتقال الملكية إلى الجيل الجديد والإنتاجية والكفاءة الإدارية ومعوقات التمويل والحوافز الأخرى (المبيريك، 2009 :157).
٢. البنك السعودي للتسليف والادخار: هو أحد الاجهزة الحكومية المعنية بتقديم دعم مادي للمواطنين وتمويل نشاطاتهم في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويزاول البنك نشاطه من خلال 26 فرع منشرة في مناطق المملكة (المبيريك، 2009).
ورغبة في توسيع نشاط البنك وتطوير أعماله فقد صدر المرسوم الملكي رقم م /34 وتاريخ 1427/6/1هـ، وقد حددت أهداف البنك بنظامه الجديد لتشمل عدد من المهام منها : تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعا لهم على مزاولة

الاعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص ، والقيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة.
ويقدم البنك العديد من برامج الدعم منها القروض الاجتماعية التي تشمل قروض المشاريع الصغيرة والناشئة (القاضي، 2011 :87)

٣. الصندوق الخيري الوطني: هو مؤسسة اجتماعية أنشئت بمرسوم ملكي بتاريخ 1423/10/25هـ لتقديم خدماته للفقراء داخل المملكة ، الغرض من هذا الصندوق هو تحسين ظروف الفقراء وتأهيلهم والوفاء بحاجتهم من خلال (مفهوم التكافل الاجتماعي) وتنمية قدرات الافراد وتطويرها وتقديم القرض الحسن للمشروعات الاستثمارية الصغيرة. كما يوفر الصندوق الخدمات الاستشارية للمشروعات الصغيرة. لذا فإن الصندوق يقوم بدور تكاملي مع الجهات الأخرى (الحكومية والأهلية)، وخصوصاً صناديق الإقراض والجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية.

ومن مصادر التمويل المعتمدة لهذا الصندوق: مخصصات الدولة العينية والمالية، الأوقاف والتبرعات،والصدقات،والزكوات، والعوائد التي يحصل عليها الصندوق من الاستثمارات (المبيريك، 2009 :157).

٤. صندوق المئوية: مؤسسة مستقلةغير ربحية تُعنى بتمويل مشاريع الشباب، تأسست بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم /190 أ في عام 1425هـ الموافق 7/8/ 2004م. وقد برزت فكرة إنشاء صندوق المئوية خلال فترة احتفال المملكةبمرور مئة عام على تأسيسها على يد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه، لذا سُمِّيالصندوق على هذه المناسبة المهمة.

وقد بدأت فكرة إنشاء صندوق المئوية في فترة قلت فيها برامج تدعم مشاريع الشباب وتساعد على تخفيض نسبة البطالة وتنمية الاقتصاد المحلي. ومن ذلك الوقت بدأت لجنة متخصصة بدراسة الفكرة من خلال الاطلاع على برامج دعم الشباب المطبقة في الدول الأخرى. وقد وقع اختيار اللجنة على برنامج قائم في بريطانيا ثبت نجاحه بعد تطبيقه في حوالي 40 دولة، وهو برنامج منظمة شباب الأعمال الدولية المعروف بـ YBI(www.tcf.org.com).

ولقد اتسم أداء صندوق المئوية بفاعلية كبيرة، حيث استطاع من خلالها تحقيق جميع الأهداف والتوقعات وفق أعلى مستويات الأداء والحرفية الكاملة والذي كان من أهدافه: مساعدة الشباب من المواطنين والمواطنات الذين يسعون إلى تحقيق استقلال اقتصادي ذاتي ويتمتعون بالطموح والحماس والرغبة في مزاولة الاعمال التجارية الحرة، وذلك من خلال الدعم المالي والمساندة المعنوية والبرامج التنموية والإرشادية والتأهيلية وغيرها.

إن من أهم مهام صندوق المئوية هو إتاحة فرصة أكبر لجميع السعوديين والسعوديات من مختلف المدن والمناطقوذلك لتمكينهم من إقامة مشاريعهم الخاصة. ومن مهامه أيضاً: التركيز على توفير فرص ذات قيمة عالية لكل موظف من حيث التطوير والتدريب على رأس العمل، كما أن من مهام صندوق المئوية إرساء مبادئ العمل التطوعي ومفاهيمه، الأمر الذي يدعم ويكفل تقديم خدمات الإرشاد التي ينفرد بها صندوق المئوية ونشر ثقافة اجتماعية شاملة تؤمن بأهمية العمل التطوعي.

إن من أهم أولويات صندوق المئوية فتح مجالات جديدة لاستثمارات الشباب وتقديم جيل جديد من رجال وسيدات الأعمال، وتحويل الاقتصاد المحلي من الاعتماد على المشاريع العملاقة إلى الاعتماد على المشاريع الصغيرة. (www.tcf.org.com).

٥. صندوق التنمية الصناعية السعودي: يشارك هذه الصندوق في تحقيق أهداف وسياسات برامج التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقديم الدعم المالي على شكل قروض ميسرة للاستثمارات الصناعية مع توفير الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية للمشاريع المقترضة. وقد تم تكليف الصندوق بالمساهمة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
ومن البرامج التي تم استحداثها في صندوق التنمية الصناعية السعودي "برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ". وذلك لآن من أهم مشاكل التي تواجهها المنشآت الصغيرة هو صعوبة الحصول على التمويل المناسب (المبيريك، 2009 :161).
وبرنامج كفالة هو برنامج دعم تنموي، لا يقوم بمنح التمويل مباشرة وإنما ييسر لصاحب النشاط فرصة الحصول على التمويل اللازم لمشروعة من البنوك المشاركة في برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عن طريق إصدار كفالة لصالح البنك يكفل بموجبها البرنامج نسبة من التمويل (القاضي، 2011 :88). ونشاط البرنامج لم يقتصر على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المنشآتالصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدوليةالتابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركةالبنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة (www.sidf.gov.sa).

٦. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني:
بذلت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني جهوداً كبيرة لدعم المنشآت الصغيرة وذلك من خلال الآتي:

- التدريب: حيث تساهم المؤسسة في تأهيل الشباب والشابات من خلال توفير برامج التدريب المتنوعة والتي تؤهل لمزاولة مهن متعددة وذلك من خلال الالتحاق بكليات التقنية ومعاهد التقنية العالمية المنتشرة في أرجاء المملكة.
- مركز تنمية المنشآت الصغيرة (الشعار) والذي يعمل على تأهيل الشباب السعودي (ذكوراً وإناثاً) للعمل الحر ودعمهم فنياً وإدارياً وتيسير حصولهم على التمويل اللازم لافتتاح مشاريعهم الخاصة ليساهموا في التنمية الاقتصادية. وهذا المركز يدعم المستثمرين بتوفير التمويل والدعم في تسهيل التراخيص والإجراءات القانونية بالإضافة إلى المتابعة والدعم الفني (المبيريك، 2009 :163).

ثانياً :الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة من مؤسسات القطاع الخاص:

١. الغرف التجارية الصناعية: أنها من أهم الجهات التي يمكن الرجوع إليها. حيث تقدم المعلومات لخدمة المؤسسات السعودية، وتعمل على ارشادهم إلى الجهات ذات العلاقة بتأسيس المنشآت. كما أنها توفر المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى دورها الملموس في تقديم الخدمات التدريبية المتنوعة.

انطلاقاً من كون الغرف التجارية الصناعية هي الكيان المؤسس لمنشآت القطاع الخاص الذي يهدف إلى خدمته وتعزيزه وتطويره. فقد أولت هذه الغرف اهتمام كبير لهذه المنشآت وبذلت العديد من الجهود نحو ذلك والتي منها:

- إنشاء مراكز متخصصة لرعاية وخدمة المنشآت الصغيرة وتهدف هذه المراكز إلى تقديم المساعدة الفنية وتقديم المعلومات ، بالإضافة إلى النشاط البحثي وتنظيم الفعاليات المختلفة في مجال دعم المنشآت الصغيرة.
- إعداد أدلة عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الناشئين.

- إقامة الندوات واللقاءات العلمية حول المنشآت الصغيرة والمشاركة في الفعاليات المختلفة والتي ترتبط بها والمقامة محلياً وخارجياً.
- إعداد تنظيم حزمة كبيرة من الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية لأصحاب المنشآت الصغيرة في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة مثل برنامج "المستثمر الناشئ" ودورة "كيف تبدأ مشروعاً صغيراً".
- المشاركة في اللجان الحكومية والمشكلة بهدف تنمية المنشآت الصغيرة.
- تأسيس حاضنات لدعم مشاريع المنشآت الصغيرة.

٢. برنامج عبد اللطيف جميل:

هي برامج متنوعة تسعى لخدمة المجتمع من خلال دعم المشروعات الصغيرة ودعم الشباب السعودي من خلال التدريب والتأهيل على مختلف المهن (http://babrizqjameel.com).

تحتضن شركة عبد اللطيف جميل برنامجاً لخدمة المجتمع غير هادف للربح، حيث يبذل البرنامج كل ما في وسعة لخدمة المجتمع والمساهمة في دعمة اقتصادياً (المبيريك، 2009:167).

و يشتمل هذا البرنامج على برامج متنوعة تساهم في تنمية المجتمع وتشارك في إيجاد حلول مناسبة لما يواجهه من مشاكل مختلفة وفي مقدمة هذه البرامج ما يساهم في توفير فرص العمل لشباب وشابات الوطن وتأسست عام 2003م .

ويشمل هذا البرنامج ثلاثة صناديق رئيسية هي:

- صندوق عبد اللطيف جميل للتأهيل المهني والحرفي.
- صندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة.
- باب رزق جميل.

وقد قدم البرنامج من خلال الصناديق العديد من فرص العمل والتي تجاوز عددها عشرين ألف فرصة عمل منذ التأسيس (القاضي 2011 :91).

وبالنسبةلصندوق دعم المشاريع الصغيرة فإنه صندوق يهدف إلى دعم الشباب والشابات الراغبين في العمل الحر مما يساعد على توفير فرص عمل مباشرةمع العمل على تقديم دورات تدريبية لتطوير مهارات أصحاب هذه المنشآت (المبيريك، 2009 :168).

وباب رزق جميل هو مركز لتوفير فرص العمل للشباب والشابات من خلال عدد من الأنشطة تشمل تأجير محلات تجارية والتوظيف المباشر ودعم المشاريع الصغيرة (القاضي 2011 :91).

٣. صندوق القروض الدوارة:

استحدث هذا الصندوق في جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية في مدينة بريدة بالقصيم بتاريخ 1424هـ. والهدف من هذا الصندوق هو منح قروض صغيرة للنساء الراغبات في إنشاء مشاريع صغيرة واسترداد القرض بأقساط ميسرة للغاية.

وتهدف هذه المنشأة إلى تفعيل دور المرأة التنموي ورفع مستوى الأسرة الاقتصادي (المبيريك، 2009 :169).

٤. صندوق الأمير سلطان لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات:

تأسس هذا الصندوق برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز في المنطقة الشرقية. وهو مؤسسة غير ربحية تعمل في مجال الدعم الفني والمالي للمبادرات من الفتيات والسيدات السعوديات لتأسيس مشاريع نسائية صغيرة جديدة أو تطوير القائم منها. فيقوم هذا الصندوق على توفير الخدمات المالية لرائدات الأعمال بهدف دعمهن في تطوير وتنمية أعمالهن ومنشآتهن على النحو الذي يهدف إلى خلق فرص عمل حقيقة تنافسية في السوق المحلي(الطريف، 2012 :172).

سادساً: عمل المرأة السعودية:

إن رفاهية أفراد المجتمع إنما هي غاية التنمية ومحورها التي لا تتحقق إلا بمشاركة حقيقة من جانب جميع الأفراد، والمشاركة في صنعها وفي الاقتسام العادل لعوائدها، فقد أصبح من الأمور الجوهرية دمج المرأة في جميع عمليات التنمية وفي مختلف مراحلها على نحو فاعل وكامل.

والمرأة السعودية تمثل نصف المجتمع، وتعد الشريك الأساسي للرجل في الحياة في الحياة الاجتماعية من حيث كونها أم،أخت، ابنة أو زوجة وشريكة له في الحياة الاقتصادية من حيث قدرتها على الإنتاج والتنمية ودفع عجلة التقدم والازدهار.

لذا فإن المرأة لها قوة هائلة في مجال العمل هذه القوة معترف بها في جميع أنحاء العالم إلا أن وضع المرأة في المجتمع السعودي من حيث عملها لايزال في أول الطريق نظراً للعادات والتقاليد الموروثة، والمملكة في حاجة ماسه لكل طاقاتها البشرية التي يوجد فيها من الخبرات والمهارات ما يدفع عجلة التقدم الصناعي والتنمية، وحيث أن المرأة تمثل مورد بشري هام يحقق الإنتاج والتنمية سواء الاجتماعية أم الاقتصادية فيجب الاهتمام بها وذلك لتحقيق التقدم المنشود في كافة الميادين.

ولقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً لتعليم المرأة السعودية وذلك باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتأهليها واعدادها بما يُوسع مداركها ويزيد قدرتها وفعاليتها في بناء المجتمع، وتزويدها بمعارف ومهارات تساعدها على القيام بدورها سواء كزوجة أو كمواطنة مهيأة للإسهام في خدمة وطنها في المجالات المناسبة لها خارج المنزل، ولذلك عملت الدولة على تعليم الفتاة السعودية فأتاحت الفرصة الكاملة لتحقيق ذلك وتوسعت في تعليمها أفقياً ورأسياً.

وتبدو العلاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، فهو يتغذى منها و يغذيها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، وهو عامل حاسم في التنمية، لأنه منشط النمو الاقتصادي ولقد أثبت رجال الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم، وما يترتب علية من قوى ابتكارية وتنظيمية في المجتمع.

فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار. والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره كل منهما سيفيد الإنتاج (الفوزان ، 2012 :137).

وقد سعت الدولة إلى تسهيل مشاركة المرأة في سوق العمل الحكومي والخاص، فشهد دورها تطور كبير في هذا المجال خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن جهة أخرى زادت فرص ومجالات توظيف المرأة في القطاع الخاص الذي يعد من المحاور الرئيسية التي تحظى حاليا باهتمام كبير من الجهات المعنية،كونه يمثل منفذا أخر لعمل المرأة بعد أن شاركت بفعالية في القطاع الحكومي (الشعراوي ، 2011 :120).

وفي السنوات الأخيرة زادت نسبة النساء العاملات في كثير من ميادين العمل، ومن أسباب هذه الزيادة أما للحاجة الاقتصادية وذلك لمواجهه الظروف المعيشية والمتطلبات الحياتية، أو لأن تثبت المرأة ذاتها وجدارتها وقدرتها على العمل (الفوزان، 2012، 10).

فدخلت المرأة السعودية خلال الفترة الأخيرة ميادين كثيرة،وعملت في مجالات كانت حكرا على الرجل فترة طويلة،واستطاعت كسر الحواجز الاجتماعية التي كانت تقف أمام طموحها (الشعراوي ، 2011 :120).

وواضحت إحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2007م أن قوة العمل النسائية في المملكة تمثل (8,4%) من قوة العمل الكلية: (السعودية والوافدة ذكورا وإناثاً) ،وأنها تمثل (53,9%) من قوة العمل النسائية (السعودية والوافدة) ، و(17,2%) من قوة العمل السعودية (ذكوراً وإناثاً).

أما بالنسبة بمستوى مشاركتها في القطاع الخاص، فالسعوديا ت يمثلن (0,6%) فقط ،من إجمالي العاملين والعاملات : (سعوديين ووافدين) ،في المنشآت الخاصة ،كما بلغت نسبتهن (5,2%) من إجمالي العاملين السعوديين (ذكوراً وإناثاً) ،وكذلك فإن السعوديات يشكلن ما نسبته (30,3%) من إجمالي العاملين في

القطاع الحكومي (سعوديين ووافدين ذكوراً وإناثاً) ،و (33,3%) من إجمالي العاملين في الحكومة (ذكوراً وإناثاً) ،كما بينت الإحصاءات أن نسبة البطالة بين السعوديات بلغت (26,3%).

وبناء على سياسة الدولة فإن مجالات العمل للمرأة مفتوحة بما يناسبها، وقد تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 120 وتاريخ 1425/4/12هـ، عدداً من الإجراءات لتوسيع فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، مثل حث الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية على استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقا للأنظمة والضوابط الشرعية، مثل هذه القرارات تساعد على فتح مجالات عمل جديدة وغير تقليدية، وهو ما لمسناه مؤخرا على أرض الواقع حيث بدأت المرأة في خوض مجالات في التجارة أو المهن المختلفة الجديدة(الريس، 1435).

وتشير الإحصاءات أن الأرصدة النسائية تفوق 100 مليار ريال،يستثمر منها 42,3 مليون ريال فقط،في مشروعات محددة، ويعطل استثمار هذه الأرصدة لعدم وجود قنوات ونشاطات استثمارية كافية لاستيعابها (الشعراوي ، 2011 :120).

قامت وزارة التجارة والصناعة بفتح فروع ومكاتب لها،لتبسيط إجراءات تأسيس شركات ومؤسسات ونشاطات لسيدات الأعمال السعوديات،لزيادة فرص عمل المرأة السعودية وفقاً للضوابط الشرعية،وقد أصدر وزير التجارة والصناعة تعميماً لفروع الوزارة وكاتبها بالسماح للمرأة بمزاولة جميع النشاطات من دون استثناء،كالمقاولات والصيانة والنظافة والتشغيل والعقارات،والسماح للمرأة بإدارة أعمالها بنفسها في مقر نشاطها النسائي والسماح لها بافتتاح فروع جديدة أسوة برجال الأعمال،ومزاولة التعقيب في الإدارات الحكومية النسائية(الشعراوي ، 2011 :121).

وفي عام 2008م تم تأسيس أول مجلس لشابات الأعمال في المملكة العربية السعودية، وه و يضم 10 فتيات قياديات في المنطقة الشرقية، ليكن بمثابة رابطة تجمع فتيات الأعمال،لنقل تجاربهن إلى غيرهن،وتأهيل المستثمرات الشابات،ليكن أكثر اقتدارا على المشاركة الفاعلة في تقوية اقتصاد الوطن.

وفي عام 2009م قامت وزارة العمل بإنشاء وحدة خاصة للتنظيم الوطني للتدريب المشترك للفتيات بإشراف كادر نسائي مؤهل،وقامت الوحدة بتدريب 35 فتاة في قطاع السفر والسياحة، في خطوة تدريبية تعد الأولى من نوعها، كما تم استحداث فرع خاص للنساء في حي المحمدية تعمل فيه 14 موظفة لخدمة سيدات الأعمال والمراجعات لإنهاء أوراقهن (الشعراوي ، 2011 :121).

فعلى الرغم من أن التشريع السعودي ضمن في كثير من نصوصه مواد لصالح المرأة إلا أنها ظلت معطلة وغير مفعلة على أرض الواقع، وهذا يعني أن هناك الكثير من المعوقات والمشكلات التي تقف أمام اسهام المرأة السعودية في سوق العمل (الطريف، 2014: 12).

المشكلات التي تواجه المرأة العاملة:

تواجه المرأة الكثير من الصعوبات والمتاعب نتيجة خروجها من المنزل والمشاركة في النهضة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وترتب على خروج المرأة للعمل إلىزيادة أدوارها الاجتماعية، فنجد أن المرأة أمام مطالب عديدة منها مطالب البيت كربة منزل، ومطالب العمل كعاملة، وقد يصعب عليها أحيانا التوفيق بينها. وبالتالي تواجه المرأة مشاكل قد تعيقها عن أداء دورها خارج المنزل كعاملة أو صاحبة عمل.

أهم المشكلات التي تواجهها المرأة السعودية العاملة:

١ -صعوبة التوفيق بين عملها داخل المنزل وعملها خارجه: ولقد ترتب على نزول المرأة إلى العمل انساع نطاق أدوارها الاجتماعية، وتداخل هذه الادوار في بعض الاحيان بل تعارضها وتصارعها في أحيان أخرى (الفوزان، 2012: 162).ويعبر صراع الأدوار من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة، فيتوقع من المرأة أن تقوم بأدوارها الأسرية على أكمل وجه، فالمرأة تتحمل جميع الأعباء المنزلية، لأن مازالت الصورة التقليدية للرجل السعودي الذي يضع جميع الأعباء المنزلية على المرأة ورفضة المشاركة فيها ،فيؤدي صراع الادوار إلى نتائج عكسية على شخصية العاملة التي تؤثر على إقبالها على العمل، والتطوير من قدراتها لتصل إلى الإبداع (النمر، 1988:85).

٢ -نظرة المجتمع لعمل المرأة على أنه هامشي:فما زال المجتمع السعودي ينظر إلى عمل المرأة على أنه ثانوي لا أهمية له. ونتيجة لذلك تعاني المرأة العاملة من عدم تكافؤ الفرص والمساواة في الأجور أو الترقي أو التكافؤ في فرص العمل (الفوزان، 2012: 164).ولابد من لفت النظر إلى مساهمة العادات والتقاليد وما ينتج عنهما من نظرة دونية لعمل المرأة، وهناك بعض التحفظات على جزء من الأعمال التي تضطر المرأة فيها إلى الاختلاط، وهي من العوامل التي ساعدت على تكدس العاملات في بعض القطاعات دون غيرها، ولكن هذه المعتقدات تجاه المرأة بدأت تتبدد نتيجة الوعي، الذي بدأ يدركه أفراد المجتمع نتيجة انتشار التعليم (فرج، 1425: 30).

٣ -نقص الخبرة والكفاءة: نظراً لحداثة تعليم المرأة وقلة الخبرات العلمية والميدانية، فأنها تحتاج إلى المزيد من الدورات، وبرامج التدريب من أجل رفع مستوى الكفاءة،والإبداع، وأن تكون مؤهلة لتحل محل العمالة الوافدة ذات الخبرات الطويلة في سوق العمل، وثبت جدارتها في الأعمال المختلفة (فرج، 1425: 32).

٤ -نقص الخدمات المساندة:

- دور الحضانة: تتعرض الأم العاملة، وخصوصاً بعد الإنجاب إلى مشكلة العناية بمولودها، حتى عمر ما قبل المدرسة، الأمر الذي يفرض عليها أن تبحث عن مكان آمن لوضع طفلها، أو تترك الطفل لدى الاقارب، أو إحضار مربية خاصة به (النمر، 1988: 82).

٥ -ضعف الإفادة من برامج التدريب المهني: هناك أعداد ضخمة من النساء العاملات يعشن في ظل وضع يتعذر فيه انتظام الحضور إلى مراكز التدريب بسبب الحاجة أو المساهمة المالية في دخل الأسرة، وكذلك الواجبات المنزلية، وهذه المعوقات تحول دون التحاقهن أو استفادتهن من برامج التدريب، أو غياب المعرفة بالفرص المتاحة من التعليم المهني أو التقني (الفوزان، 2012: 167).

سابعاً: عمل المرأة داخل المنزل :

يمكن للمرأة السعودية المشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال عملها في البيت وتعد هذه الطريقة أحد توجهات المملكة للاستفادة من الموارد البشرية عامة وللاستفادة من عمل المرأة واستغلال طاقاتها خاصة (الفوزان، 2012: 132).وفي ظل تطور وسائل الاتصال أصبح لدى المرأة القدرة على العمل والإنتاج بدون دخول سوق العمل مباشرة،فهي تستطيع التواصل مع الآخرين وتقديم الخدمات وإجراء الصفقات والعقود عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

وربما تكون المرأة الرابح الأكبر من التعامل بمفهوم التجارة الإلكترونية، حيث يمكنها البيع والشراء عن طريق شبكة الإنترنت وكذلك تبادل المعلومات والبيانات دون الحاجة إلى الخروج من المنزل(بوبشيت وآخرون ، 2008).

وفي السياق نفسه منح أمير مكة المكرمة تصاريح عمل خاصة للنساء تعطيهن حق ممارسة النشاط التجاري في منازلهن وهذا يتيح لهن فرصة للعمل في النشاطات النسائية وفق شروط محددة وميسرة (الشعراوي ، 2011 :121).

وعمل المرأة في المنزل له إيجابيات مهمة وهي :

- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جهود المرأة السعودية.
- تحقيق نمو اقتصادي للمملكة.
- تجنب اختلاط النساء بالرجال في أماكن العمل.
- زيادة دخل الأسرة المنتجة.
- تقليل الإجهاد عن البنية الأساسية للطرق(الفوزان، 2012: 132).

أماعن الصعوبات التي تواجه مثل هذه الأعمال فهي :

- الإشراف على العاملين.

- إدارة هذه الأعمال أو الإشراف عليها.
- الاجتياح لبرامج تدريبية مكثفة تؤهل العاملات لمثل هذا العمل (الفوزان، 2012: 132).

وأهم هذه الأعمال:

الخياطة – التطريز- والملابس التراثية – صناعة الفخار- الحلي التقليدية – الحرف التراثية كالسجاد وتغليف المواد الغذائية – طهي الأطباق الشعبية والحلويات –صنع خامات تغليف الهدايا والكروت – صناعة الزهور- تعبئيه الأغذية والتمور-صناعة البهارات – زخرفة الأواني – صناعة الحلي والإكسسوار.

ومن النوافذ التي حققت المرأة السعودية من خلالها خطوات بارزة جعلت لها بصمة واثقة وجميلة في الإبداع والتميز يسمى بالمطبخ أو الطبخ المنزلي وخدمات تنظيم الحفلات وتجهيزها في مشاريع منزلية صغيرة تمارسها في دارها وتحقق رغبات زبائنها وتعزز من ثقتهم بقدراتها وإبداعها.

هذه الأسماء الصريحة أو تلك المحكمة بأم فلان أو أي أسم رمزي أخر،كسبت رضا الناس بما تقدمة من أطباق لذيذة الطعم وشهية الشكل وبما تحققه من التزام في تنفيذ الطلبات وإرضاء الزبائن،هذا المسار الجديد في عمل المرأة السعودية والذي حقق نجاحاً باهراً في المجتمع السعودي يشهد له وبوضوح تزايد أعداد الممتهنين له.

وذلك بفتح معاهد نسائية متخصصة لتعليم فنون الطبخ الشرقي والغربي والمبادئ الأساسية في إدارة المشاريع والتسويق وتقديم دورات ودبلومات متخصصة في هذا المجال تمنح صاحبتها الخبرات والمعلومات اللازمة التي تساعدها في بناء قاعدة راسخة وقوية في مجال فنون الطبخ وتجهيز الحفلات وتُعطيها رخصه رسمية لمزاولة هذا المجال من العمل، ومن خلال الرخص الرسمية يمكن تنظيم عمل المرأة في هذا المجال والإشراف على منتجاته وتقليص عيوبه أو أسباب فشلة.

كما أنها تحقق للجهات الرسمية المعنية فرصة أكبر في مراقبة هذه الأنشطة المنزلية بالرغم مما حققته من نجاح باهر وسمعة حسنة في المجتمع السعودي، تفوق ما تقدمة كبريات الشركات والمحلات المتخصصة في هذا المجال، إلاأنه يؤخذ عليها عدم وجود رقابة رسمية عليها تضمن جودتها وعدم وجود أي مجال للتلاعب أو الغش فيها (الفوزان، 2012: 134).

الإنتاج المنزلي وأهم أشكاله:

تعتمد غالبية المشروعات المتناهية في الصغر على المنزل بصورة أو بأخرى فأما أن المشروع يتم بالكامل داخل المنزل،أو أن الإنتاج يتم داخل المنزل،ثم يتم تسويقه خارجة كما أن الأسر المنتجة هي الجهة الرسمية الموجهة نحو رعاية الإنتاج المنزلي الذي يعتبر أحد أوجه النشاط الاقتصادي في أي مجتمع،وخاصة في مجال العمالة النسائية والتنمية البشرية المستحدثة.

ويلاحظ أن الإنتاج المنزلي في المناطق الريفية يتخذ شكلا موحداً بسبب تقارب وتداخل أساليب المعيشة والعلاقات الأسرية،أما المناطق الحضرية نجد تنوع وتعقد أنماط وأشكال الإنتاج المنزلي الذي قد يكون إنتاج خدمي أو سلعي أو أي نشاط يتم داخل المنزل لتلبية حاجات من يقيمون خارجة (الطريف، 2012 :87).

أولاً: تعريف الإنتاج المنزلي:

فيما يتعلق بتعريف الإنتاج المنزلي لا يوجد اتفاق واضح على تعريفه فلقد كانت هناك محاولات عديده لتعريف الإنتاج المنزلي والقوه العاملة فيه، عرفت منظمة العمل الدولية القوة العاملة على أنها " تلك التي تشمل المهن المربحة للعاطلين، وقد عرفت المهن المربحة بدورها على أنها تلك المهن التي يأخذ الشخص مقابل ممارسة النشاط فيها في شكل نقدي أو سلعي، ثم تطور التعريف المذكور فيما بعد إلى توضيح أن النشاط الاقتصادي يشمل كل الافراد من كلا الجنسين الذين يمثلون جانب عرض العمل ولإنتاج سلع وخدمات اقتصادية.

وفي عام 1938م عرف ميثاق الامم المتحدة العمل المنزلي المربح على أنه "العمل الذي يتم إنجازه بواسطة أعضاء الأسرة لمساعدة رب الأسرة في مهنته حتى أنه كان مقابل ذلك العمل يتم تقديمة بشكل غير مباشر.

ويرى بول ستراسمان (Paul Strassmann 1987) أن تعريف مشروع الإنتاج المنزلي بالاقتصار على أساس نوع الإنتاج أو الخدمة المقدمة من خلاله فقط يعطي صوره ناقصه عن التعريف الواضح للإنتاج المقصود بالتعريف ،ومن ثم فهو يقترح أن يضاف إلى التعريف جميع العناصر المميزة له والمكونة له ومن أهمها رب العمل أو الشخص المهيمن على العملية الإنتاجية والمتحكم في توجيهها (سواء كان رب الأسرة أم لا ،ذكر أم أنثى ..الخ) ،والسوق الموجه إلية الإنتاج (عن طريق الجيرة ،أو البيع في أماكن متفرقة في المدينة أو من خلال التعاقد الضمني مع الموردين من أصحاب الأعمال أو أرباب الصناعات الأكبر حجماً ..الخ) ،والموقع الذي يتم فيه تسويق الإنتاج سواء كان داخل المدينة أو في أماكن متنقله أو في مناطق شعبية أو راقيه في الريف أو الحضر(الطريف، 2012 :88).

وعلى اعتبار أن الإنتاج المنزلي جزء من القطاع الغير رسمي فأنه يمكن ان يعرف أيضا على أنه نشاط غير مرئي لأنه لا يقاس بشكل دقيق ولا يدون في السجلات الرسمية، غير أن اعتبار أن العمالة فيه عادة تكون غير مدفوعة الأجر (unpaid) نتيجة للطبيعة الأسرية التي تميز العلاقات فيما بينهم إلا أننا بلغة الاقتصاد نرى حتمية وجود مقابل لتبرير المجهود الذي يبذله كل من ساهم في ذلك الإنتاج الأسري ومن ثم فقد يكون الإنتاج موجهها للسوق النقدي أو لسوق العلاقات الإنسانية وتبادل المجاملات مع الآخرين.

وقد أعطى عبد الباسط محمد حسن تعريفاً مبسطاً للإنتاج المنزلي حيث صوره كنشاط اقتصادي يشترط فيه أفراد العائلة تحت إشراف رب الأسرة الذي يفترض أن يمارس كافة السلطات ويتمتع بالطاعة وبالاحترام من جميع الأعضاء.

وللمنزل دور محوري في كونه مكان للإنتاج، الذي تنطلق منه تقديم الخدمات والمنتجات، كم ا أن في المنزل بعض الابناء الذين يمكنهم المساعدة، وتتوافر العمالة والموارد البشرية وبتكلفة قليلة، وقد يكون المنزل هو مصدر المواد الخام (الطريف، 2012 :89).

خصائص الإنتاج المنزلي :

هناك عدة خصائص تتميز بها المشاريع التي تتم من المنزل والتي تتمثل فيما يلي:

١ - يتم معظم الإنتاج في منزل صاحب العمل أو العامل.

٢ - يكون كل العمال في الواقع من أفراد الأسرة، وفي كثير من الحالات تقوم النساء بالإنتاج كما يتم العمل على أساس نصف الوقت.

٣ - يكون الإنتاج عادة بسيط وغير معقد، ويباع بأسعار زهيده، ويقد م في الأسواق التي يرتادها الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

٤ - تتميز أنماط التسويق بالبساطة وبوجه عام يكون الإنتاج حسب الطلب سواء من جانب التجار والمستهلكين النهائيين.

٥ - يكون العائد الذي يحصل علية صاحب العمل أو المنظم في هذه المشروعات المنزلية ضئيلا جدا بوجه عام (الطريف، 2012: 96).

أشكال الإنتاج المنزلي:

بدأ الإنتاج العائلي في القرى بعد تطور مقومات المعيشة وتنوع الحاجات البشرية وازدياد حاجات الافراد إلى بعض الصناعات الأولية كالغزل والنسيج وادوات الزراعة والاحذية، فكا ن الافراد يقومون بصناعة ما يحتاجون إلية في مساكنهم معتمدين في إنتاجهم على استخدام الادوات البدائية.

فإلى جانب الصناعات الأولية المشار إليها أعلاه نجد أن هناك أنواع أخرى من المنتجات التي كان يتم انجازها داخل المسكن وكانت تلك المنتجات ومازالت تتم في شكل سلعي أو في صوره خدمات مميزة ، ومن الأمثلة على المنتجات السلعية صناعة الصابون والنجارة والحدادة وصناعة الأدوات المنزلية البسيطة وحفظ الأطعمة وتصنيعها وصناعة الملابس الجاهزة ،أما الإنتاج المنزلي في صورته الخدمية يمكن أن يتمثل في العديد من الصور والأشكال مثل الحياكة سواء في منزل العاملة أو في منزل العميل ، والتدريس لأبناء الأسر الأخرى (الطريف، 2012 : 97).

معايير تصنيف الإنتاج المنزلي:

هناك مجموعة من المعايير التي تسهل عملية تصنيف الإنتاج المنزلي تتمثل فيما يلي:

١ ـ المعيار الأسري:

يمكن تصنيف المنتجات المنزلية وفقا لهذا المعيار إلى ثلاث مجموعات رئيسية: هي منتجات يشترك فيها كل من يعيشون معا كأسرة ممتدة، ومنتجات يهيمن على انتاجها أحد أفراد الأسرة ويشارك فيها بعض الأطراف من الأقارب أو المعارف أو من الأغراب الذين لا يقيمون مع الأسرة.

٢ ـ معيار النوع:

ويستخدم في تصنيف المنتجات وفقاً للنوع البشري الأكثر إنتاجاً لها فمثلا مهنة حياكة الملابس النسائية تعتبر مهنة نسائية في الغالب مع وجود عدد من الرجال يمارسون نفس المهنة إلا أنهم أقل مقارنة بالنساء العاملات في نفس المجال.

٣ ـ معيار المهارة والخبرة:

وهذا المعيار يستخدم في تصنيف المنتجات داخل ثلاث فئات هي: كثيفة المهارات والخبرات نسبياً، منخفضة المهارات والخبرات نسبياً، عديمة الخبرات والمهارات.

٤ ـ معيار البساطة والتعقيد:

ويستخدم في تصنيف المنتجات وفقاً لبساطتها أو تعقيدها فالحرف الثقيلة (معقدة نسبياً) ،بينما الحرف الخفيفة (تعتبر بسيطة نسبياً) حيث يقاس كل منتج في تلك الحالة بالفن الإنتاجي ورأس المال المستخدمين.

٥ ـ معيار المقابل:

يقصد بالمقابل العائد من العملية الإنتاجية ووفقاً لهذا المعيار تصنف لثلاث فئات رئيسية: منتجات بدون مقابل (لسد الاحتياجات الرئيسية للأسرة) ،ومنتجات بمقابل نقدي (لبيعها في السوق) ،ومنتجات بمقابل معنوي مثل الهدايا ونحوها.

٦ ـ معيار مكان التسويق:

فهناك منتجات يتم تسويقها داخل المنزل، وأخرى يتم تسويقها في مناطق قريبه من المنزل ،والثالثة يتم تسويقها في منطقة أو مناطق بعيدة عن السكن.

٧ ـ معيار الانفراد والتميز:

ويقصد به تميز المنتج المنزلي عن الإنتاج المناظر الذي يتم خارج المنزل ووفقاً لهذا المعيار تصنف لثالث فئات منتجات لهذا نظير بنفس المواصفات في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، والثانية لها نظير كمنتج ولكن المواصفات تختلف بين المنتج داخل المنزل وذات المنتج الذي يتم إنتاجه خارج المنزل، والثالثة منتجات منزلية لا يوجد منتجات مماثلة لها في القطاع الرسمي أو غير الرسمي (الطريف، 2012 :98).

المراجع

١. الأسرج، حسين عبدالمطلب (2009) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية، ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢. بوبشيت، الجوهرة وأخريات (2008) المرأة في السعودية رؤى عالمية، ط 1. الرياض: دار غيناء للنشر.
٣. الريس، فضية (1435) المؤسسات التعليمية توسيع خياراتها للفتاة السعودية بفتح مجالات جديدة للتعليم والتأهيل. مجاة التنمية الإدارية الصادرة عن إدارة العلاقات العامة والإعلام بمعهد الإدارة العامة، العدد 115، ص ص 19-22.
٤. الزيود، إسماعيل محمد (2010)دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية ،ط1.عمان:دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
٥. الشعراوي،عطا السيد (2011)سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون ، ط1. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٦. الشميمري، أحمد و المبيريك، وفاء (2010) ريادة الأعمال، ط1. الرياض: مكتبة الشقري.
٧. الطريف،غادة بنت عبدالرحمن (2012)الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة الواقع والطموح .الرياض :حقوق النشر محفوظة للمؤلف.
٨. طشطوش، هايل عبدا لمولى (2012م)المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،ط 1.عمان :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
٩. طميله، إلهام فخري (2009) التسويق في المشاريع الصغيرة مدخل استراتيجي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
١٠. عبدالفتاح، إيمان صالح (2007) المشروعات الصغيرة وتأثيرها على التنمية البشرية في الدول العربية: ورقة عمل مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: القاهرة ص ص 119-159.
١١. عرفة، سيد سالم (2011)الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة،ط 1.عمان :دار الراية للنشر والتوزيع .
١٢. فرج، سعاد عطا (1425) العمالة النسائية في القطاع التعليمي الأهلي الواقع والمعوقات. الرياض : مركز بحوث جامعه الملك سعود.
١٣. الفوزان،محمد براك (2012)عمل المرأة في المملكة العربية السعودية ،ط 1.الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد.
١٤. المبيريك، وفاء (2009) المنشآت الصغيرة: التأسيس والإدارة، ط1. القصيم: حقوق الطبع محفوظة دار الجامعة.
١٥. هيكل،محمد (2003) مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
١٦. القاضي، ازدهار عبدالرحمن (2011) المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية ،قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم :القصيم ،رسالة ماجستير.
١٧. النمر، سعود محمد (1988) المرأة السعودية العاملة. قسم الدراسات الاجتماعية، علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة الملك سعود : الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة.

مواقع الانترنت:

١. باب رزق جميل http://babrizqjameel.com.
٢. تقرير صندوق المئوية السنوي (2007) الرياض، ط1، موقع صندوق المئوية www.tcf.org.sa.
٣. صندوق التنمية الصناعية السعودي www.sidf.gov.sa.